



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الثانية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 17 أكتوبر 2002

فهرس

- مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003.

محضر الجلسة العلنية السادسة المنعقدة يوم الخميس 17 أكتوبر 2002 (مساء)

- الرئاسة: السيد سليم علوني، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

- تمثيل الحكومة: السيد محمد ترباح، وزير المالية وبعض أعضاء الحكومة.

السيد عبد العزيز حملاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

زميلاتي وزملائي النواب،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يجدر في البداية التنويه بالجهود التي بذلتها إطارات الدوائر الوزارية المختلفة، لاسيما إطارات وزارة المالية لإعداد مشروع هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته.

كما أشكر أعضاء لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني على ما بذلوه إثراء لهذا المشروع.

سيدي الرئيس: إن قانون المالية في تصورها آلية قانونية غايتها الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن والحفاظ على التوازنات المالية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق نسجل بعض الملاحظات القطاعية التي ننقل من خلالها انشغالات القاعدة.

1- قطاع الري والمياه: نعلم أن الصراع العالمي اليوم أصبح متجها إلى المياه، فهل بلادنا مستعدة لتحضير أمنها الاستراتيجي بتوفير هذا المورد الحيوي؟

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية

والدقيقة التاسعة والعشرين مساء

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم.

الجلسة مفتوحة.

باسمكم جميعا أرحب بالسيدات والسادة ممثلي الحكومة، وبمساعدتهم وبرجال الإعلام. نواصل المناقشة العامة لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2003. وأحيل الكلمة إلى أول متدخل، السيد عبد العزيز حملاوي فليتفضل (...)

أحد النواب (نقطة نظام): شكرا السيد الرئيس.

أسأل، فيما يخص البث المباشر أو غير المباشر، لماذا لم تبث أعمال المجلس الشعبي الوطني خاصة ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية الأمر الذي يهم كل الشعب الجزائري؟ شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: في الحقيقة لعلنا لهذا الموضوع بنقطة النظام، لكن سنعالج هذا المشكل المطروح. شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز حملاوي.

الضمان الاجتماعي من تعويضات، فكثيرا ما نجد أن قيمة الوصفة 400 دج بينما تعويض الصندوق لا يتعدى 50 دج، فأين الخلل؟ وأين المراقبة؟

3 - قطاع التربية: نشمن جهد الحكومة بما فتحت من مناصب شغل في كل القطاعات لاسيما قطاع التربية، حيث وصل عدد المناصب إلى 1144 منصب شغل، منها ألف منصب أستاذ لسنة 2003 ومع ذلك يبقى القطاع في حاجة إلى عدد أكبر حتى يفي بحاجاته خاصة إذا علمنا أن مهمة تدريس مادة الأدب العربي مازال تسند إلى أستاذ الاجتماعيات. كل هذا ونحن في سنة 2002 أي بعد أربعين سنة من الاستقلال وبعد مناقشات عديدة للمنظومة التربوية، ثم ما يعانیه القطاع من كثافة مذهلة، حيث أن أقسام الامتحانات السنة التاسعة أساسي والثالثة ثانوي قد أصبحت في كثير من المناطق تضم ما يقارب الخمسين تلميذا، فقولوا بربكم كيف يمكن الأستاذ أن يتابع السير الحسن للعملية التربوية بهذا العدد؟ وكيف لنسبة النجاح ألا تتردى أمام هذه الوضعية المتردية لمؤسساتنا التربوية؟

فمن هذا المنطلق نطالب بالحاح بمشاريع ثانويات وإكماليات لسد متطلبات القطاع على مستوى ولاية ميلة، حتى لا تتفاقم الأمور ويحدث ما هو أسوأ، كما حدث في بعض بلديات الولاية.

نطالب كذلك بالإسراع في عملية الإدماج التي وعدت بها الوزارة حتى يكون جانب التأطير البيداغوجي كافيا ووافيا بالغرض. كما نطالب بالحاح بمركز جامعي لولاية ميلة نظرا إلى كثافتها السكانية وحاجة طلابها إلى ذلك.

4 - الأحكام الجبائية: نبارك ونشمن بعض التخفيضات في الضرائب المباشرة، والرسوم المماثلة الواردة في المواد 17 و 07 و 14 و 23 ومواد أخرى، لكن في الوقت نفسه نسجل بعض الملاحظات:

فرغم استحداث وزارة الموارد المائية التي تشكل منعرجا في التوجه السياسي للاهتمام بالثروة المائية في البلاد، إلا أننا ما نزال نشهد سقوط أمطار تحدث كوارث طبيعية، لكن الكثير منها يذهب إلى البحر.

من هنا يجدر الاهتمام والعناية بالحواجز المائية التي كانت في السابق تشكل أكبر مورد مائي لسقي الأراضي الفلاحية فضلا عن إقامة السدود الصغيرة التي تغطي حاجات الفلاحين في نطاق واسع، والاعتناء بالسدود الكبيرة سواء بتنقيتها أو تنظيفها من الرواسب الغضارية والأوحال.

2 - قطاع الصحة: إن العناية بالمنظومة الصحية في أية دولة عنوان لتقدم هذه الدولة وازدهارها. فكيف هو حال قطاع الصحة عندنا؟ وماذا يلقي من اهتمامات الدولة؟ وكيف ينعكس على صحة المواطن؟

إن معظم القطاع العمومي للصحة يعاني معاناة كبيرة، وقد بلغ منحني خطيرا حتى أصبح المواطن يذهب إلى بعض المراكز الصحية العمومية فيطالب بإحضار الحقنة وحتى في حالات الاستعجالات يطالب ذووه بإحضار عينة من الأدوية، وهذا ما نعيشه في كثير من المراكز الاستشفائية على مستوى ولاية ميلة مثلا.

ففي المركز الصحي بدائرة التلاغمة، وبعد معاينة لهذا المركز لم نجد فيه أهم المتطلبات الضرورية للاستعجالات، وفي حالة التدخلات الاستعجالية يؤخذ المريض إلى مستشفى قسنطينة في سيارة الإسعاف الوحيدة التي لاتفي بالغرض المطلوب خاصة وأن الدائرة يقطنها ما يقارب الخمسين ألف ساكن أو أكثر. من هنا نطالب ملحين بترقية هذا المركز إلى مستشفى أو تسجيل مشروع مستشفى يفي بالغرض.

في سياق الصحة العمومية أيضا نلفت نظر المسؤولين عن القطاع إلى فارق المبالغ التي يدفعها المريض في الوصفة الطبية في القطاع الخاص وما يقدمه صندوق

5 قطاع السكن: إن صيغة البيع بالإيجار تساعد على تخفيف حدة الأزمة، لكن المادة 94 من مشروع هذا القانون (أحكام مختلفة) تشكل إجراء ردعيا فيه حيف وظلم، حيث يواجه عدم الدفع بالإلغاء والطرْد. لهذا نطالب بإلغاء المادة أو تعديلها.

في سياق الاقتصاد، ومن باب الفرضيات الرئيسية التي تحدد سعر برميل النفط الخام في حدود 22 دولارا، فبناء على معطيات علمية واستشرافات دراسية أكاديمية فإن سعر النفط لن ينزل إلى أقل من 22 دولارا، وهو السعر الجبائي الواقعي الذي يطبق على المستوى المتوسط، أما على أساس 19 دولارا في الميزانية، فهذا يبقى على الهامش رصيذا ماليا كبيرا، لانعتقد أنه يفيد الحالة الاجتماعية للمواطن..

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد عبد العزيز حملاوي. أحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين سالم شريف.

السيد نصر الدين سالم شريف: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء والزميلات النواب،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مشروع قانون المالية والميزانية المعروضين علينا اليوم يفترض فيهما أنهما سيحققان التنمية، ويوزعان الثروة الوطنية بالعدل، ويعيدان الأمل والثقة إلى كل المواطنين، ويشجعان المستثمر الوطني والأجنبي على الاستثمار حتى تتحقق هذه التنمية.

ففي ضوء هذا، أود أن أقدم جملة من الملاحظات حتى نستعيد هذه الثقة ونحقق العدل ونشجع الاستثمار ونحقق التنمية.

فيما يتعلق بإصلاح مسار الإصلاح الجبائي وما يخص ممارسة نشاط استيراد البضائع والسلع التي يعاد بيعها على حالها في شكل شركات (المادة 92 وتعديل المادة 206 من قانون المالية لسنة 2002)، نبارك اشتراط الجنسية الجزائرية، ولكن حصر المبلغ في خمسة ملايين دينار لا يخدم إلا أصحاب البطون المنتفخة والذين ألفوا اللعب وحدهم في الميدان، وحرصا منا على فتح مجال التجارة في هذا الباب مع تنظيمه بضوابط تبعد الاحتكار من جهة، وترسم النشاط القانوني التجاري من جهة أخرى فإننا نقترح 500 مليون سنتيم.

أما في سياق التسجيل فנסجل تحفظا على المادة 35 من مشروع هذا القانون المعدلة لأحكام المادتين 213 و265 مكرر، لأننا نعتقد أن هذه الزيادات في الرسوم تثقل كاهل المواطن خاصة رسوم شهادة الجنسية وشهادة السوابق العدلية التي تهم شريحة الشباب، لأن الكثير منهم يطالون ويحتاجون إليها في ملفات طلبات التشغيل التي تعتبر هاتان الوثيقتان من أهم مكوناتها.

أما ما يتعلق بجانب الإجراءات الردعية في مجال الجبائية، فإننا نرى فيما اقترحه مشروع هذا القانون عبئا كبيرا على تجار التجزئة (المادة 64)، ومن هذا المنطلق نطالب بتخفيض الغرامة على عدم الفوترة تماشيا مع قدراتهم التجارية دون الإخلال بالنظام، وفي النطاق نفسه وحرصا منا على نظافة قطاع الجبائية نذكر وبكل أسف أن كثيرا من السلوكات المشينة يتسبب فيها بعض المشرفين على قطاع الضرائب، حيث يساومون التجار ويقدر ما يدفع هؤلاء من رشى بقدر ما يخفف الرسم الضريبي المستحق، ومن هنا يجب قبل مراقبة التجار أن يراقب المشرفون على الضرائب. أما التهرب الجبائي فتقوم به الرؤوس الكبيرة والأفاعي، أولئك الذين لا يطالهم القانون، فهم فوق القانون وفوق التدابير الردعية والكل يعرفهم، والذين يعملون في الموانئ والمطارات يعرفونهم والذين وعدوا بوضع "سكانير" في الموانئ يعرفونهم أيضا.

كما يجب أن نشجع الاستثمار وأن تنظم الإدارة نفسها، فإذا نظمت نفسها لن تثار مشكلة في هذا الموضوع.

تتعلق الملاحظة الرابعة بما ورد على هامش مشروع قانون المالية، ولست أدري إلى من توجه؟ أهى إلى وزارة الشؤون الدينية أم إلى وزارة الإعلام أم إلى الحكومة؟ وأعتقد أنه من الأفضل أن توجه إلى الحكومة. وقد قدمت في دورات عديدة لهذا المجلس وأقدمها اليوم، فحيث إن دين الدولة الإسلام والآذان الذي يعد شعار الإسلام يغيب عن التلفزيون، ثم يغيب عن القنوات الثانية والثالثة، بربكم زملائي لم لا يث الآذان في القنوات؟ أليستا قناتين وطنيتين؟! ليس من الصواب القول للشعب الجزائري "نكتفي برفع الآذان من المساجد". أنا أقول إن القناة الوطنية تمثل المواطن الجزائري والدستور الجزائري والدولة الجزائرية.

تتعلق الملاحظة الخامسة بقضية الأفلام والحصص؛ إذ المطلوب من التلفزيون الجزائري أن يدبلج الأفلام والحصص الأجنبية، وإذا كانت الأموال غير كافية نطلب من السيد وزير المالية إنشاء صندوق خاص لدبلجة الأفلام والحصص، وأظن أن الأموال موجودة ولا مشكل في ذلك.

تتعلق الملاحظة السادسة، التي أضعها بين يدي المجلس المحترم، باقتراح إنشاء صندوق وطني لدعم القضية الفلسطينية. إن الشعب الجزائري، من المواطن الجزائري إلى الأم الجزائرية، يريد أن يدفع دينارا أو عشرة دنانير أو مائة دينار لدعم هذه القضية، فكيف يفعل ذلك؟ أنا أظن أن دولتنا مطالبة بإنشاء هذا الصندوق، فمثلما أنشأت مختلف دول العالم صناديق لدعم الثورة الجزائرية، فالمطلوب منا وفاء لفلسطين وللمسجد الأقصى ولصلاح الدين الأيوبي وكل أولئك العظماء، أن نخصص صندوقا لدعم القضية الفلسطينية، وبالتالي يكون شعار: "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" فعلا وليس مجرد قول.

وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

تتعلق الملاحظة الأولى بالمادة 66، التي تتناول الرسم على السكن المقدر بثلاثمائة دينار جزائري من خلال فاتورة الكهرباء والغاز والذي طبق في بعض المدن الكبرى ويراد تعميمه على جميع المدن والقرى والمداشر. أعتقد أن نسبة البطالة المرتفعة عاما بعد عام والوضع الاجتماعي المتردي وتراجع قيمة الدينار - واستغربت من قول المقرر إن قيمة الدينار في تحسن، وأرجو منه أن يوضح لي ذلك فيما بعد- وضع يفرض علينا إلغاء هذا الرسم المقدر بثلاثمائة دينار جزائري على المواطن، هذا المواطن الذي ماتزال الثقة بينه وبين إدارته ضعيفة وما تزال ثقته في قانون المالية وفي هذه الإجراءات ضعيفة، كيف نفرض عليه مثل هذا الرسم؟ خصوصا إذا كانت المداخل البترولية للبلاد قد ارتفعت ويمكن تطوير الحضيرة العمرانية من خلال ذلك.

تتعلق الملاحظة الثانية بالإجراء المتعلق بالتنازل عن العقار الصناعي بالنسبة إلى المؤسسات المحلة عن طريق التراضي بإشراف مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. إن كلمة التراضي تفتح مجالا كبيرا للتلاعبات كما شاهدنا ذلك في البلديات والولايات، والمؤسسات وغيرها. لهذا أدعو إلى إلغاء هذا التراضي وإلى الشفافية الكاملة في هذه العمليات.

تتعلق الملاحظة الثالثة بالشرط الذي وضع للمستوردين، والذي يمنع من يقل رأس ماله عن خمسين مليون دينار جزائري من الاستيراد بدعوى ضبط العملية، وبدعوى التحكم، أرى أنه شرط غير منطقي، وكأن هناك سلما صعده بعضهم وكسروا أدراجه حتى يمنعوا الآخرين من صعوده. أعتقد أن المطلوب من الإدارة ومن المؤسسات المشرفة على الجباية أن تنظم أمورها وأن تقوم بدور الرقابة وليس المطلوب منها أن تفرض هذه القيمة العالية على المستوردين، فالذي يستورد الكتب يطلب منه خمسة ملايين دينار! هل من المعقول أن يفرض هذا على من يستورد هذه المادة الثمينة؟ أعتقد أنه يجب أن تخفض هذه القيمة إلى العشر.

الولائية لمراقبة الجودة وقمع الغش بوسائل معتبرة وحديثة لتتذكر الكوارث التي تسبب فيها مرض التسمم بالبخص (Botulisme) والبيانات المتضاربة والمتناقضة في الكشف عن مصدر المرض وتشخيصه، حتى فصل في هذا معهد باستور بعد وقت طويل، كما لاحظنا من خلال تصفحنا لمشروع قانون المالية عدم الاعتناء بجمعيات حماية المستهلك، وهذا نظرا إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه الجمعيات على المستوى المحلي في توعية المستهلك. نرجو الاعتناء بها وإدراجها في ميزانية الدولة، حتى يتسنى لها التكفل ببعض المصاريف الناتجة عن توعية المستهلك عن طريق الإشهار والمنشورات.

على صعيد آخر، وفيما يخص المراقبة، نتساءل عن سبب توسيع هذه المهمة إلى المصلحة الجبائية ما دامت توجد مديرية المنافسة والأسعار المختصة في هذا الميدان. فلكل واحد مهمته سواء في المراقبة أو قمع الغش، وتبقى المهمتان متكاملتين والكلمة فيها للجدية والفعالية.

في الإطار نفسه وفيما يخص المادة 64 المتعلقة بالغرامة الموجهة إلى تاجر التجزئة وقدرها عشرة ملايين دينار، فنعتبرها مرتفعة جدا ونطلب تخفيضها. ذلكم هو نص تدخلي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلعربي حرير، أحيل الكلمة إلى السيد العيد غرداوي فليتفضل.

السيد العيد غرداوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب المحترمين،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن نلتقي للمرة الثانية لمناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2003، فتدخلي هذا أخصه في

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد نصر الدين سالم شريف. أحيل الكلمة إلى السيد بلعربي حرير فليتفضل.

السيد بلعربي حرير: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي،

السلام عليكم.

بعد تصفحنا لمشروع قانون المالية المطروح للنقاش، ارتحنا للمجهود الذي بذلته الحكومة والذي يستحق كل التقدير. ومبادرة منا لمناقشة هذا المشروع ارتأينا التركيز على نقطتين هامتين، لم تجلبا الاهتمام في بعض الأحيان، وهما: التحصيل الجبائي والدفاع عن القدرة الشرائية للمستهلك وحمايتها.

لاشك وأن التحصيل الجبائي يعتبر عنصرا هاما في تمويل خزينة الدولة، إلا أن الحقيقة الميدانية تبين لنا أننا ما نزال بعيدين عن الأهداف المسطرة رغم الوسائل المادية الموفرة، إذ أن المنهجية المعمول بها ما تزال بدائية إلى درجة أن المصالح المختصة ببعض الولايات لا تملك فكرة دقيقة عن المتعاملين الاقتصاديين، بمن فيهم الباعة بالجملة وتجار كبار ومقاولين وغيرهم، والذين ينشطون على المستوى المحلي. كما نلاحظ عدم التنسيق بين كل المصالح المعنية بالتحصيل الجبائي، خاصة الفرق المختلطة، ونذكر على سبيل المثال، الفرقة المختلطة للجمارك والتجارة والمصالح الجبائية، إذ أن مفعول هذه اللجنة كاد يكون دون فعالية، فما الفائدة من التصريح بالكشف عن الملايير الناتجة عن البيع دون فوترة إذا كان التحصيل الجبائي غير رادع أو تحرير المحاضر لم يأت بجذوى؟ ونطلب من كل الوزارات المعنية التطبيق الصارم لقوانين الدولة، بما فيها وزارات المالية والتجارة والعدل.

فيما يخص مصالح المنافسة ومراقبة الأسعار فهي في حاجة إلى دعم أكثر، فمن المفروض أن تدعم المخابر

النقاط الآتية:

1- المحروقات: تنعدم لدينا المعلومات أو المعطيات الدقيقة عن الانخفاض في حصص الإنتاج، ومن ثم نتساءل: هل استقر سعر برميل النفط الخام أم انخفض؟ وما المدة الزمنية التي دام فيها الانخفاض في الإنتاج بنسبة 0,6٪؟

2 - المبادلات الخارجية: نلاحظ أن التخفيض في نسبة الإنتاج أدى إلى انخفاض سعر برميل النفط الخام، وهذا من خلال التحليل المقدم لنا، وإن التراجع المسجل في رصيد الحساب الجاري سببه انخفاض سعر برميل النفط.

إذن، نستشف من ذلك أن تخفيض حصص الإنتاج أدى إلى انخفاض سعر برميل النفط وليس استقراره، ونعتقد أن قانون المالية يتطلب دراسة معمقة وتحليلاً لمكانزمات الأوضاع الاقتصادية الوطنية والدولية، بما في ذلك الوضع المالي، حتى يتسنى لنا تنفيذ استراتيجية نمو محكمة بعيداً عن التنبؤات الخاطئة المتعلقة مثلاً بسعر برميل النفط أو سعر الصرف، فلا يعقل مثلاً أن تفوق ميزانية التسيير بكثير ميزانية التجهيز في ظل وضع اقتصادي سيء وفي ظل نمو معطل منذ سنوات طويلة خاصة المشاريع المتعلقة بالصناعات الاستراتيجية.

3 - الميزانية: إن المعطيات الحقيقية والمعلومات الدقيقة والدراسات الاستشرافية المؤسسة هي وحدها الكفيلة بتحديد آليات قانون المالية وميزانية الدولة.

إن التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية وفي جميع المجالات تتطلب الامتياز في القدرة على التحكم، التي تتفرع منها قدرات هامة وضرورية للوصول إلى ما نصبو إليه وهي:

أ - القدرة على التنظيم،

ب - القدرة على التنسيق،

ج - القدرة على الاستمرارية.

وفي هذا المجال أصبح من الضروري طرح عدة تساؤلات نراها جوهرية ومن بينها:

1- هل نحن بصدد عرض مشاريع قوانين بميزانية الدولة لوضع متأزم، أي قوانين أزمّة، أم محاولة تكييف القوانين مع الأوضاع الحالية أم هي قوانين نابعة من قناعات مدروسة؟

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي لاتخفى على أحد تتطلب منا التجنيد التام لوضع حد لجملة من الانزلاقات على المستوى الاقتصادي في الوقت الذي يشهد العالم ما يسمى بدول ذات اقتصاديات الحجم.

أما على المستوى الاجتماعي المتأثر مباشرة بالانعكاسات السلبية لمسار الإصلاحات الاقتصادية، فقد زاد الغبن الاجتماعي رغم محاولات التكافل والتضامن مع الفئات الاجتماعية التي تزداد معاناتها ورغم وجود هياكل الدولة المشرفة على تغطية الفراغ المنجر عن سوء الاهتمام بهذه الفئات من المجتمع الجزائري، وهذا راجع إلى إشراف الإدارة على كل العمليات التضامنية التي تبقى بعيدة كل البعد عن الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه، وفي هذا المجال ننصح بتكليف الجمعيات والمنظمات بالإشراف المباشر عن طريق الدعم الرسمي للقيام بكل المبادرات التضامنية وعلى جميع المستويات مع تحديد المسؤوليات.

إن النهوض بالعملية الاقتصادية وتحقيق النتائج المرجوة يتطلبان تسييراً دقيقاً ومحكماً لميزانية الدولة، ويجب أن يرتبط هذا التسيير بالاجتهاد والجدية في تحديد المصلحة الوطنية وتحقيقها، والمحافظة عليها والدفاع عنها عند الضرورة، وتلك هي مسؤولية أجهزة التشريع والتنفيذ والمتابعة جميعاً.

4 - جهاز العدالة: ربما صوتنا البارحة على قانون القضاء وبالخصوص على إنهاء مهام المحاكم الخاصة.

فالسؤال المطروح: ما مصير المحكوم عليهم في هذا الإطار بعقوبات تفوق 20 سنة وصدور قانون الوثام المدني، لاسيما المادة 37 منه التي تنص على أنه يستفيد من هذا القانون المسجونون وغير المسجونين؟ فنحن نرى أنه استفاد من هذا القانون غير المسجونين فقط.

2- الاستثمار،

3- دعم لاستهلاك.

والغريب أن هذه الميزانية لم تأت لدعم الإنتاج ولا لدعم الاستثمار في كل القطاعات، كما أنها لم تأت لدعم الاستهلاك. وعليه، أسأل النواب: كيف سيتم الإنعاش الاقتصادي إذا كانت كل هذه الآليات غير متوفرة؟

بالنسبة إلى ترتيب القطاعات أرى أن قطاع الصناعة قد صنف في المرتبة الرابعة بعد الفلاحة والعمارة والخدمات. وعليه، أوجه السؤال الآتي إلى الحكومة: أليس للصناعة اليوم مستقبل في الجزائر؟ فإذا كان هذا هو الجواب فإن التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للشغل سنة 1959 مصيب والذي مفاده أن إفريقيا ليست معنية إلا بالزراعة والبتروول والمناجم وهذا ما يجعل الجزائر بصفتها بلدا إفريقيا لا تملك حق الاستثمار الصناعي. أرجو أن تفند الحكومة هذا وتبين أن لدينا سياسة تركز على الاستثمار الصناعي، هذا وأود أن أعرف ما هو مستقبل الصناعات الميكانيكية والالكترونية؟ وما هو مستقبل صناعة النسيج والجلود والملابس؟ وما هو مستقبل التغذية؟ إذا كان لهذه القطاعات مستقبل فهذا سؤال آخر يطرح، يتعلق بنسب القيمة المضافة التي تطبق على الواردات، فكيف يفرض على مصنع أجهزة التلفزة بسيدي بلعباس نفس الرسم على القيمة المضافة المفروض على الأجهزة الأجنبية والمقدر بنسبة 17٪؟

كما أن القميص المحلي تفرض عليه نفس نسبة الرسم على القيمة المضافة، المطبقة على القميص المستورد (17٪)، وهذا ينطبق كذلك على المعكرونة التي نستوردها من إيطاليا، إذ يفرض عليها رسم على القيمة المضافة قدره 17٪ شأنها شأن العجائن المنتجة محليا، وعليه أطرح السؤال: كيف سنحقق الإنعاش الاقتصادي إذا لم ندعم المواد المصنعة محليا في هذه الميزانية ولم نمح فرصة لا للاستهلاك ولا لبيع الإنتاج المحلي؟ هذا هو الواقع اليوم وعلى الحكومة أن تستجيب لمطالب المواطنين.

5 - الصحة: نلاحظ أن أشخاصا يموتون في المستشفيات لنقص الدواء لأن بعض الشركات الخاصة في استيراد الدواء مثل شركة "سوميديال" لها علاقة تعامل مع ثمانية مخابر أوروبية، وهذه الشركة هي التي توزع الدواء على الصيدلية المركزية التي تقوم بدورها بتوزيعه على المستشفيات، وهذه الشركة (سوميديال) لا تقوم بدورها كما ينبغي فيما يخص احتياجات المستشفيات من دواء في الوقت المناسب، خاصة أدوية الأمراض المزمنة، وهذا ما يجعل الأشخاص يموتون من هذا التسبب واللامبالاة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكر السيد العيد غرداوي، وأحيل الكلمة إلى السيد عمر تقجوت.

السيد عمر تقجوت: السيد الرئيس،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء نواب المجلس الشعبي الوطني،
السلام عليكم.

بعد قراءة للميزانية لا أقول لدي بعض الملاحظات بل لدي قراءة للمشروع، فهو لا يختلف عن مشاريع قوانين المالية للسنوات الماضية، بل هو موجود للتحكم أكثر فيما يسمى بالتوازنات الكبرى، وبالتالي فهو لا يختلف عن سابقه، بحيث يقوم على مزيد من التقشف ولا يلبى رغبات كل المواطنين ولا يعالج القضايا المطروحة اليوم على المستوى الوطني. إن هذه الميزانية تعطي ضمانات أكثر للهيئات المالية الدولية وللمستثمرين الأجانب، إلا أننا لانرى استثمارا لافي القطاع العام ولا في القطاع الخاص، فلو أقمنا ترتيبا لوجدنا أن الاستثمارات غير موجودة خاصة في القطاع الصناعي.

أنا أعرف أن الآليات الموجودة في العالم-والإخوة يعرفون أكثر مني- تتمثل في:

1- الحفاظ على الموجود، أي دعم الإنتاج، وهذا أمر ضروري،

السيد خالد راوية: بسم الله الرحمن الرحيم،
سيدي الرئيس،
معالي الوزراء،
السادة المرافقين للطايم الوزاري،
زميلاتي، زملائي النواب،
أخواتي، إخواني من أسرة الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

لاحظت من خلال قراءتي لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2003 أنه أداة ووسيلة قانونية ومالية لإنجاز جزء من برنامج الحكومة الذي صادقنا عليه في جوبلية الماضي.

وعليه، تتمحور مداخلتني في النقاط المتعلقة بميزانيات التجهيز والتنمية المحلية، وهذه برقية مستعجلة غير مشفرة للمديرية التنفيذية المكلفة بإنجاز الميزانيات على مستوى ولاية تيارت.

1-الطرق، فولاية تيارت تعرف بعدم صلاحية طرقها، سواء أكان ذلك في مدينة تيارت أم في مدنها الأخرى، خاصة الأحياء الشعبية. لذا، نرجو أن تعبد بعض الشوارع في المدن.

2- فك العزلة عن شمال الولاية، عن طريق الإسراع في ترميم وتوسيع الطريق الرابط بين تيارت وواد رهيو مرورا بوادي ليلي وكذلك الحال بالنسبة إلى الطريق الرابط بين سوقر وتوسنينة وجردار وإعادة إدماج الطريق الرابط بين قصر الشلالة وسي عبد الغني، أضف إلى ذلك الإسراع في إنجاز الطريق الرابط بين تيارت والبيض ومحاولة توسيع الطريق الوطني رقم 23 في جزئه تيارت-أفلو بولاية الأغواط. وكذا الإسراع في إنجاز الطريق الرابط بين حمادية ومغيلة والرحوية.

3-المياه: توجد بمدينة تيارت محطة لتصفية المياه المستعملة جاهزة بصهاريجها منذ سنين خلت، غير أنها

أنا أظن أن هذا المجلس الشعبي الوطني الذي يمثل 46٪ من الشعب سيحاول إعادة النظر في سياسته حتى يجلب نسبة 54٪ من المواطنين الذين لم يصوتوا. إن هذا يتطلب من كل واحد منا أن يتحمل مسؤوليته لأننا نمثل نسبة 46٪ والباقي موجودون في الخارج، فهل نحن مستعدون لجلب هؤلاء الذين لم يصوتوا بالأمس؟ هذا ممكن إذا كانت لدينا سياسة محكمة، أم أننا نتركهم يذهبون وتضيع معهم نسبة 46٪ الموجودة؟

لن أتكلم عن البرازيل لأن بعض الإخوة لا يروق لهم أن أقول إن من يتكلم عن العولمة وتكيف الجزائر معها يجب أن يعرف ماذا يجري في العالم، لانستطيع أن نتكلم عن ذلك ونترك ما هو جار في العالم من حوادث ومشاكل ومأس وبؤس.

يجب ألا نرى الأمور من زاوية واحدة فقط لأن العولمة فيها استثمار وتكنولوجيا وتطور، ونهمل الزاوية الأخرى التي تكشف عن استغلال 210 ملايين طفل في الصناعة.

فلقد تطرقت أثناء مناقشة برنامج الحكومة إلى تشغيل الأطفال وسمعت الإخوة النواب يطرقون على الطاولة وغالطت نفسي، لكن بعد شهرين يقول وزير العمل إن هناك عدم تحكم في الإحصائيات وحقيقة هناك تشغيل للأطفال في السوق السوداء.

إن هناك أسئلة من المفروض على كل واحد منا أن يطرحها وأن يحاول الإجابة عنها ومن الخطأ ألا نفعل ذلك.

إن أفراد المجتمع الذين لم ينتخبوا لهم حق علينا، فكيف سيحل المشكل؟ لأعرف. شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عمر تقجوت، وأحيل الكلمة إلى السيد خالد راوية.

لم يشرع فلاحو ولاية تيارت إلى حد الآن في عملية البذر ولا الحرث لسبب واحد، فهم ما زالوا يتنقلون بدفتر الشروط ما بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك التنمية الفلاحية الذي يطالبهم بنسبة 10٪ وبتقديم الضمانات، لكنهم لا يستطيعون الوفاء بهذه الشروط، أضف إلى ذلك أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يتحجج بانتظار صدور القوانين من الجزائر. إذا استمرنا على هذا المنوال فربما سنشرع في عملية البذر بولاية تيارت في شهر فيفري.

يرجو فلاحو ولاية تيارت أن يتوسط معالي وزير الفلاحة لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي كي يوسع وكالات القرض الفلاحي التعاوني (CRMA-CAM) لتشمل كلا من منطقتي سوق الرحوية وفرندة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد خالد راوية، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد إسعاد.

السيد أحمد إسعاد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السادة الوزراء، السادة والسيدات النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس،

اسمحوا لي في إطار مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية القطاعات لعام 2003 أن أبدأ مداخلة بملاحظتين:

1 - ماجدوى التوصيات المتضمنة في التقارير التمهيدية التكميلية للجنة المالية والميزانية إن لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومات المتعاقبة؟ فللمرة السادسة على التوالي - أي الفترة التشريعية السابقة وبداية هذه الفترة- توصي لجنة المالية والميزانية بضرورة تزويد البرلمان بقانون ضبط قانون المالية والميزانية، إلا أننا نناقش إلى يومنا هذا قانونا لاندري كيف ولماذا تغير مواده، ونجهل المعايير التي يتم من خلالها توزيع ملايير الدنانير على مختلف الدوائر. والسؤال المطروح، لماذا

لم تستعمل إلى يومنا هذا بسبب عدم تجهيزها وأصبحت وسط المدينة، فالرجاء من سيادة وزير الري أن تكون هذه المحطة من الأولويات، وكلنا نعلم أن الأمراض المتنقلة عن طريق المياه عديدة في ولاية تيارت وكذا أمراض سرطان المعدة، لأن كل المياه القذرة تصب في سد بن خدة الذي يعتبر الممول الرئيسي بالمياه الصالحة للشرب لكل من مشرع الصفاء والرحوية والتامدة وتيارت، وتفاديا لهذه المعضلة يمكن -سيدي الوزير- أن نمده تيارت بمياه السخونة المعروفة بوفرة مياهها.

4 - التعليم: نطلب من سيادة وزير التربية أن يحول المعهد التكنولوجي غير المستعمل حاليا إلى ثانوية حتى نخفف من اكتظاظ التلاميذ في الأقسام التي يضم كل واحد منها خمسين تلميذا، وهذا بسبب زحف المواطنين جراء الإرهاب، ومن هذا المنبر نتوجه إلى مدير التعليم بالولاية بطلب ترميم المدارس وتجهيزها بالوسائل اللازمة من طاوولات وكراس، وهنا أتكلم عن المدرسة الابتدائية آيت مولود وإكمالية طالب عبد الرحمن الكائنة بمدينة السوشر.

5 - الفلاحة: كلكم تعلمون أن ولاية تيارت ذات طابع فلاحي. وعليه، نطالب بمواصلة دعم كل الفلاحين في حفر الآبار وتجهيزها، خاصة فلاحي بلديات النعيمة وعين الذهب والناظورة وسي عبد الغني وفايجة والسبت.

أضف إلى ذلك التفكير في إنجاز سدود صغيرة (الحواجز التلية) في جنوب الولاية خاصة في المكان المسمى بن سعدون ببلدية فايجة، وإدماج بلديتي الناظورة وسي عبد الغني ضمن صندوق الجنوب فهما تعتبران أفقر بلديات الولاية، والاعتناء بالمناطق الفلاحية الخصبة الموجودة في بلدية سرفين لوفرة المياه، أضف إلى ذلك التكفل والإسراع في إنتاج المحيط الفلاحي المسمى الثطيفية والذي ينتظره شباب الريف والمستثمرون بفارغ الصبر، وتمكين الفلاحين من استغلال مياه سد الدهموني للسقي عوض أن تتبخر مياهه في الهواء.

أنتقل إلى قطاع الأشغال العمومية ومرة أخرى أجد نفسي مضطرا لأتكلّم عن الطريق رقم 5 وعن الطريق السريع الذي تمّدد آجال استعماله مرة أخرى لتبقى الحوادث تصنع الحدث وتحصد مئات الأرواح كل أسبوع. فمتى سيتم استغلال الجزء الأول الذي سيخفف عن المواطنين مصاعب منحدرات الريش والجزء الثاني المحاذي لبلدية القادرية علما أن بين الأخضرية والبويرة طريق الموت الذي يحصد مئات الأرواح كل أسبوع وكل شهر وكل سنة؟

أما فيما يخص الطريق الوطني رقم 8 في جزئه الرابط بين سور الغزلان والأربعاء مرورا بتابلاط، فإننا نثمن الأعمال المنجزة إلى حد الآن وندعو لتسجيل الجزء المتبقى لما لهذا الطريق من أهمية خاصة وأن غلق الطريق الوطني رقم 5 أصبح موضة العصر مما يزيد في مشقة سالكيه.

سيدي وزير الشغل،

سيدي وزير التضامن،

ما هو الدور الذي تتصورونه لوكالات التشغيل الموجودة في مختلف الولايات؟

أما عن توزيع ما يسمى حافلات التضامن المخصصة للنقل المدرسي على تلاميذ المناطق النائية، فلماذا تصر الوزارة على هذه التسمية أي التضامن؟ ألتحسس هؤلاء التلاميذ أنهم في وضع سيء وأنها تتعاطف معهم وتتصدق عليهم؟ ألا يحق لهؤلاء التلاميذ الاستفادة من هذه الحافلات -المسمّاة حافلات التضامن- كحد أدنى من مداخيل البترول؟ هذا حق التلاميذ في المناطق النائية، أذكر منها بلديات مزدورو تقديت والمعمورة وريدان في جنوب ولاية البويرة والتي لم تعرف من الاستقلال إلا العلم الوطني، وما يزال الناس محرومين وما يزال الطريق على حاله وما يزال نقول إننا نتصدق عليهم بحافلة التضامن، وكان من المفروض أن تسلم هذه الحافلات مع اعتذار الوزارة لهؤلاء التلاميذ لأنها أجهفت في حقهم مدة أربعين سنة.

أختم مداخلتني هذه بقطاع التعليم العالي لأضم صوتي إلى مداخلات كثيرة من ولاية البويرة.

هذا التخوف من الشفافية ومن أن يعلم نواب الشعب كيف تقسم الأموال على مختلف الوزارات والقطاعات؟

2 - إن اعتماد 19 دولارا سعرا مرجعيا لبرميل البترول فسرتة الوزارة بأنه معدل تقني لسعر البترول خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن الرجوع إلى السنتين الماضيتين 2001 و2002 يبين أن السعر المعتمد هو 22 دولارا، وهو ما يفند هذا الافتراض، صحيح أن هناك صندوق ضبط الموارد ولكن يجب أن ندرك أن هناك فرقا شاسعا بين توزيع الإيرادات باعتماد السعر الحقيقي على مختلف الدوائر الوزارية والقطاعات وبين ضخ الأموال في صندوق لاندري كيف ومتى وفيه تستغل أمواله، خاصة والمواعيد الانتخابية والشفافية لاتكاد تنتهي وقد أصبحت تشكل مصدر رزق غير منقطع لكثير من الناس.

سيدي وزير المالية،

إن المؤشرات المالية للبلاد تبعث على الارتياح والتفاؤل وقد أكدت ذلك خلال تدخلكم لتقديم مشروع هذا القانون، وقد نتج عن هذا سيولة كبيرة لدى مختلف البنوك الجزائرية، ولعل أغرب ما سمعت وأنا أناقش بعض مدراء هذه البنوك أن هذه الأخيرة تعاني مشكلا عويصا هو كثرة الأموال المكدسة لديها، يحدث هذا الأمر المضحك والمبكي في وقت يجد الشباب -من خريجي الجامعات والحرفيين وأصحاب المهن- صعوبات كبيرة في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية بسبب العراقيل التي تضعها هذه البنوك، أليست هذه مفارقة عجيبة في بلد العجائب كما يحلو للكثير تسميته؟!

هل هناك رغبة حقيقية في توزيع الثروة بالتساوي في صفوف الشباب الذين يشكلون أكثر من 70٪ من سكان الجزائر؟ ويبقى السؤال مطروحا.

بحوزتي انشغال يخص وزارة المالية، فمن المشاريع التي طبل لها كثيرا ورصدت لها أموال وإمكانيات ضخمة بورصة الجزائر، وها هي اليوم تموت ببطء بعيدا عن الأعين وعن القلوب، والسؤال المطروح هو: إلى أين وصلت البورصة وما مصيرها؟

السوق وإقصاء من لا يملك هذا المبلغ من المنافسة وفرض هيمنتهم عليه، وتحديد السعر الذي يريدونه، مما يقلل من المنافسة فترتفع الأثمان، وعادة يكتفي التجار الصغار بهامش ضئيل من الربح، كما أن تعدد المستوردين وكثرتهم يفتحان مناصب شغل أكثر ويفسحان المجال للمنافسة، لعل هؤلاء يكونون أكثر امتثالا لدفع الضرائب والمستحقات الجمركية لأن أيديهم ليست طويلة وليس لهم من يحميهم من ذوي السلطات شأن الأثرياء ذوي الباع الطويل.

أما التعلل بعدم فعالية مختلف مصالح الدولة بسبب تزايد عدد المستوردين فهو تعلل لامبرر له، وعلى هذه المصالح أن تبحث عن وسائل أخرى تمكنها من أداء واجبها على الوجه الأكمل بدل تضييق الخناق على الفئة المتوسطة من التجار بهذه الطريقة، وأقل ما يقال عن هذا الإجراء إنه إقصائي وتعسفي في حق الكثير من التجار الصغار -وقد اشتكى لي بعضهم- كما جاء في عرض أسباب مشروع هذا القانون، لذا يجب العدول عن هذا الإجراء وإبقاء المبلغ على ما كان عليه.

ثالثا، وبالنسبة إلى ما ورد في المادة 117 من مشروع هذا القانون فهو تصرف حكيم لكنه يحتاج إلى تعميم لأن المادة بصيغتها الحالية تكرر التمييز بين المواطنين وبين المناطق، فلا يعقل أن يعترف لمنطقة بحق التعويض ولا يعترف لأخرى. لذا، يجب أن تعمم على كل التراب الوطني ويكون التعويض للجميع دون تمييز.

رابعا، أما عن السكن فإن صيغة البيع بالإيجار من شأنها أن تخفف من أزمة السكن لكنها تتاح لفئة محدودة -أي لا يستفيد منها الكثير- نظرا إلى غلاء كلفة السكن وضعف المرتبات وزوال الطبقة المتوسطة في الجزائر. لذا، فإن اللجوء إلى هذه الصيغة يكون على حساب صحة المواطن وعلى حساب بعض الأساسيات المعيشية لاالكماليات. وعليه، يجب التفكير جديا في التقليل من الكلفة حتى تستفيد شريحة أكبر من صيغة البيع بالإيجار.

فلقد حققنا في هذه الولاية الآمال الأولى في الحصول على ملحقة جامعية وهي اليوم تابعة لولاية بومرداس ولن نكتفي بهذا طبعاً. وعليه، نطلب من معالي وزير التعليم العالي تسجيل المركز الجامعي، ونذكر مرة أخرى أنه كان من بين الوعود التي تقدم بها فخامة رئيس الجمهورية إلى طلبة وسكان ولاية البويرة، فلتجسد هذه الوعود على أرض الواقع وليكن لولاية البويرة مركز جامعي على غرار الولايات الأخرى. شكرًا على الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد أحمد إسعاد وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بولحية.

السيد محمد بولحية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أيها الجمع الكريم، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

بحوزتي جملة من الملاحظات والاقتراحات حول مشروع قانون المالية.

أشير في البداية إلى أن المشروع اقترح زيادة في بعض الضرائب والرسوم وحقوق التسجيل والنقل وهي زيادات تثقل كاهل المواطن، وقد ينظر إليها على أنها ليست ذات بال، لكنها مكلفة لعدد لا يستهان به من أفراد الشعب.

ثانيا، جاء في مشروع هذا القانون وفي المادة 92، التي أشار إليها الكثير من الإخوة، رفع رأس مال الشركات التجارية التي تمارس نشاطات استيراد المواد والمنتجات والسلع الموجهة إلى إعادة البيع، إلى خمسين مليون دينار جزائري.

فأنا أضم صوتي إلى الزملاء الذين سبقوني وأقول إن هذا الإجراء لا يخدم الاستهلاك ولا يساهم في فتح مناصب شغل لأنه يتيح الفرصة لأصحاب المال للاستحواذ على

طموحات الشعب، فالقطاع يعاني قلة البناءات المدرسية، لذا تشهد الكثير من المؤسسات اكتظاظا كبيرا خاصة في المجمعات السكنية الحديثة نظرا إلى انعدام التخطيط، حيث تشيّد السكنات دون أن ترفق بمؤسسات تربوية في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي وهذا ما نلاحظه في العاصمة، ونذكر على سبيل المثال باب الزوار وغيرها، هذا وتعاني المدارس قلة الوسائل وتفترق إلى التدفئة مع أن القانون ينص على غلق المدارس إذا انخفضت الحرارة إلى أقل من 12 درجة، لكنها قد تنخفض إلى ثماني درجات في بعض المناطق بالعاصمة، هذا ودون أن أتكلم عن المناطق الأخرى، أضف إلى ذلك احتياجات الأساتذة والمعلمين...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد بولحية، وأحيل الكلمة إلى السيدة حورية بلعطار.

السيدة حورية بلعطار: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب الأفاضل،

أسرة الإعلام الكريمة،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

تأتي مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية على مستوى المجلس الشعبي الوطني في ظرف مميز أي بعد أيام قليلة فقط من إجراء الانتخابات المحلية لاستكمال بناء مؤسسات الدولة في إطار الديمقراطية التعددية، وهي بداية تجربة ستعود على البلاد - إن شاء الله - بالاستقرار وبإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة وربط التواصل بين جهاز الدولة والنسيج الاجتماعي.

وندعو، بالمناسبة، كل التشكيلات السياسية الفاعلة، التي لانشك في نواياها الحسنة وجهودها المخلصة، إلى

كما أميل إلى الرأي الذي سبقني إليه زملاء بخصوص الإجراء المشار إليه في قانون الميزانية والمتمثل في تمديد مهلة الإشعار بالطرد والمحددة بمدة 15 يوما حتى نسمح لصاحب السكن بتدبير حاله، وما دمت أتحدث عن السكن أشير إلى الطرقات وقنوات تصريف المياه خاصة في العاصمة، إذ هناك أحياء ظهرت في الفترة السابقة في الدار البيضاء وفي براقي وغيرها، وأشير خاصة إلى الحمير مثلا حيث لا توجد إلى يومنا هذا قنوات لتصريف المياه، وقد اضطر السكان إلى حفر حفر لطرح فضلاتهم التي تلوث الطبقة المائية الجوفية، والغريب أن السلطات تقوم بحفر آبار قرب هذه السكنات مما سيلوث المياه ويتسبب في أضرار وخيمة، ولهذا لا بد من معالجة هذه المشكلة، هذا وأتطرق أيضا إلى موضوع سبقني إليه بعض الإخوة ويتعلق بالسكنات التابعة لصندوق التوفير والاحتياط والمعروفة بتسمية: "APC-CNEP" فإن لم تخني الذاكرة هناك في العاصمة 6000 سكن مازال إلى يومنا هذا عرضة للإهمال، والمفروض أن تعالج هذه القضية حتى لا تتهرأ هذه السكنات وتذهب هباء منثورا. لا بد من إيجاد حل لهذه الصيغة.

في مجال التربية:

إن الإنسان هو رأس مال الأمة والاستثمار الحقيقي والدائم هو الاستثمار فيه، أي في قطاع التربية والتكوين لأننا لا يمكن أن ننهض اقتصاديا واجتماعيا وصناعيا وثقافيا بل وأمنيا وعسكريا، إذا لا يمكن أن نكون جهازا أمنيا قويا، إلا بمدرسة قوية ولا يمكن أن نكون جيشا قويا يحمي الوطن إلا بمدرسة قوية أيضا. وأشير هنا إلى ما قاله بسمارك "لقد غلبنا جارتنا بمعلم المدرسة" كما قالت فرنسا عندما هزمتها ألمانيا في الحرب العالمية الثانية "لقد انتصرت المدرسة الألمانية على المدرسة الفرنسية"، وقالت أمريكا عند ما أطلق الاتحاد السوفياتي أول صاروخ فضائي إنها انهزمت في التعليم. هذا وقد قالت إسرائيل سنة 1967 "تغلبت حضارة على حضارة" أي تغلبت مدرسة. على مدرسة وعليه لا بد من الاهتمام بقطاع التربية، فرغم الزيادة في ميزانيته إلا أنها ما تزال بعيدة عن تلبية الاحتياجات الحقيقية وعن أدنى

2 - شبكة السكك الحديدية: رغم توفر الولاية على خط للسكك الحديدية ممتد على مسافة 83 كيلومترا وخمس محطات، فإن استعماله لنقل الأشخاص يبقى منقوصا، وقصد الاستعمال الأمثل لهذا الخط، أقتراح ما يأتي:

- تمديد الخط الرابط بين مزلق وعين الكبيرة على مسافة 37 كيلومترا، وعين أولمان على مسافة 23 كيلومترا، وذلك لكونها على مقربة من المناطق الصناعية،

- إنجاز موقف على مستوى الجامعة لنقل الطلبة وإنشاء مصلحة للنقل بين الأحياء الجامعية.

ثانيا، قطاع الموارد المائية: يحتل المورد المائي المحدود الصدارة في إشكالية التنمية على المديين المتوسط والطويل بولاية سطيف، فالمصادر المائية المتوفرة حاليا لا يمكن أن تغطي احتياجات الولاية لآفاق سنة 2013، إذ يبلغ العجز المتوقع 260 مليون متر مكعب، ولهذا يجب الإسراع في إنجاز التحويلات الكبرى من ولايات مجاورة كخيار حتمي.

وعليه، يتعين إنجاز مشروع تحويل المياه من سد "اغليل أمدا" بولاية بجاية إلى سد "الموان" بحجم 110 ملايين متر مكعب أو الممسك المائي "بفرماتو" بحجم 116 مليون متر مكعب، وذلك من أجل تزويد مدينة سطيف والمناطق المجاورة لها بالماء الشروب من جهة، وسقي مساحة 13 ألف هكتار بهضبة "مزلق" من جهة أخرى، وكذا إنجاز مشروع تحويل مياه سد "إراقن" بولاية جيجل إلى سد الفاتحة وذراع إدريس بحجم 290 و 257 مليون متر مكعب، وذلك من أجل تزويد التجمعات السكانية الحضرية للعلمة و بني عزيز بالماء الشروب من جهة، ومن جهة أخرى سقي مساحة 31 ألف هكتار بيازس سكرة، مما يساعد على والاستغلال العقلاني للأراضي الفلاحية وعلى المحافظة عليها، واستقرار السكان في منطقة الهضاب العليا، ومضاعفة الإنتاج الفلاحي. يتعين كذلك إعداد دراسة للاستفادة من المياه الجوفية لخزرة سيدي يوسف بعين أزال التي تحتوي على مياه جوفية غير مستغلة، في حين تعاني المنطقة نقصا في المياه الصالحة للشرب،

خدمة الجزائر والمواطن الجزائري لاغير، وندعوها إلى العمل من خلال منتخبها على مستوى المجالس المحلية لتحسين الأداء وإرساء تقاليد عمل يسودها الانسجام والتفاهم والتعاون والعزم لخدمة المواطن بكل روح مسؤولية والنهوض بعملية التنمية المحلية.

سيدي الرئيس،

إن انتخابات المجالس المحلية كانت بالنسبة إلينا، من خلال الزيارات التي قمنا بها في إطار الحملة الانتخابية إلى العديد من مناطق الولاية، فرصة أخرى للإصغاء إلى انشغالات مواطني الولاية ومعاينة واقع التنمية المحلية للوقوف على النقائص والمشاكل الكبرى.

وبما أن مناقشة مشروع قانون المالية تعد الإطار الأمثل لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومعالجتها، أتوجه إلى السادة أعضاء الطاقم الحكومي بجملة من الانشغالات ذات الأهمية القصوى على مستوى ولاية سطيف، والتي يجب تذكرها ومحاولة معالجتها، ويتعلق الأمر أساسا بالقطاعات الآتية:

أولا، قطاع الهياكل القاعدية:

1- شبكة الطرقات: إن موقع الولاية الاستراتيجية الذي يربط بين عدة ولايات جعل حركة المرور كبيرة على مستوى الطرق الوطنية، إذ بلغ المعدل المتوسط 3700 سيارة خلال اليوم الواحد. وللتخفيف من هذا الضغط من جهة وفك العزلة عن الجهة الشمالية للولاية التي تفتقر إلى التنمية من جهة أخرى، أقتراح ما يأتي:

- استكمال أشغال إنجاز الطريق الوطني الذي يربط بين العلمة وجيجل، والذي انطلقت الأشغال به،

- إنجاز طريق وطني يربط بين دائرتي عين الكبيرة وبابور وولاية جيجل،

- إنجاز طريق وطني يربط بين دائرتي بوقاعة وبني ورتيلان وولاية جيجل،

- إنجاز طريق وطني يربط بين دائرتي سطيف وبوعنداس وولاية بجاية.

كل الدعم للإسراع في وتيرة تطبيق البرنامج الثلاثي 2002-2004 والذي يعرف تأخرا في الانطلاق، وأذكر منه خاصة أنبوب الغاز الذي دشنته فخامة رئيس الجمهورية، حيث يعرف تأخرا في الانطلاق في شطره الذي يربط بين ولايتي باتنة وسطيف والموكل إنجازته إلى شركة "كوسيدار"، وكذا إنجاز الأنبوب ذي المنتج المتعدد والذي يربط بين بلديتي الخروب والعلمة والموكل إنجازته إلى شركة "نفظال" لما له من انعكاسات إيجابية منتظرة. شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأخت حورية بلعطار، وأحيل الكلمة إلى السيد فيصل فماز.

السيد فيصل فماز: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي،
زميلاتي، زملائي النواب،
الإخوة في أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

تعد قوانين المالية من الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسات المنتهجة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتجسيدها.

ويستشف من القراءة التحليلية لمشروع قانون المالية والميزانية للعام القادم 2003، أنه ينطلق من مبادئ أساسية تتصل أصلا بتجسيد برنامج الحكومة الرامي إلى إحداث التوازنات المالية والتوازنات في الاقتصاد الكلي.

فعندما ترتفع نسبة النمو ويرتفع احتياطي الصرف وتنخفض نسبة التضخم المتوقع تحقيقها إلى 3,9٪ ويتطور الناتج الوطني الخام ومعطيات اقتصادية أخرى، كل ذلك يمثل مؤشرات توجي بمواصلة المسعى الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتكفل الدولة بالأعباء الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية الجارية.

وكذا المياه التي تستعمل لسقي المساحات الفلاحية الشاسعة. كما أقترح ما يأتي:

- معالجة المياه، وهذا بإنجاز محطات لتصفية المياه، خاصة أن الدراسات المنتهية في المحطات المتوقع إنجازها بمزلوق وعين أولمان وعين أزال وحمام السخنة،
- إعداد دراسة لإنجاز ممسك أو حوض مائي بوادي حمام فرفور ببلدية قصر الأبطال والذي يعرف في أغلب الأحيان فيضانات. وقد طرح هذا الانشغال مؤخرا على معالي وزير الموارد المائية.

ثالثا، قطاع الصحة: رغم التحسن التدريجي الملحوظ خلال السنوات الأخيرة، يبقى هذا القطاع يعاني عجزا واضحا في الهياكل والتغطية الصحية، مع تفاوت كبير بين المناطق السكنية الحضرية والمناطق الريفية، بالإضافة إلى نقص في تجهيز الوحدات الخفيفة ووسائل الإسعاف. فالمعدلات المحققة على مستوى الولاية تبقى بعيدة عن المعدلات الوطنية المحددة، وأذكر على سبيل المثال: المعدل الوطني للاستفادة 1.48 سريرا بالنسبة إلى 1000 ساكن، في حين يبلغ المعدل الولائي سريرين (02) بالنسبة إلى 1000 ساكن.

وللتكفل بالاحتياجات الملحة للمناطق المحرومة، نطلب من الوزارة المعنية إعداد دراسات لإنجاز مستشفى بدائرتي بني ورتيلان وبني عزيز، لأن ولاية سطيف تعد مفترقا، ومن ثم يجب تأكيد توجيهها الجهوي.

رابعا، قطاع الطاقة:

1- التزويد بالغاز الطبيعي، بالرغم من مرور أنبوب الغاز عبر الولاية تبقى التغطية بهذه المادة ضعيفة لاتتعدى نسبة 30.56٪ أي 64134 مشتركا وامتداد الشبكة على 880 كلم.

وبما أن توسيع شبكة الربط يعد أولوية اقتصادية، خاصة وأنا على أبواب فصل الشتاء حيث يتزايد الطلب على نقاط بيع قارورات غاز "البوتان" خاصة في المناطق الجبلية الشمالية، فإننا نطلب من الوزارة المعنية تقديم

الضريبة، كما أن الحاجة أصبحت ملحة إلى انتهاج أساليب تدريجية تحقق في نهاية المطاف مسحا شاملا لديون البلديات العاجزة، مما يمكن المجالس المحلية المنتخبة من ترقية وتفعيل آدائها والتكفل بانشغالات المواطنين. وإذا كان قطاع السكن يحظى بالاهتمام في مسعى جاد للاستجابة للطلب المتزايد، فإن صيغة البيع بالإيجار، التي وإن أثبتت نجاعتها وأهميتها، ينبغي ألا تنسینا في المقابل وضعيات الصيغ السكنية الأخرى، والتي أثبتت محدوديتها عبر الكثير من مناطق البلاد، والقصد من ذلك على الخصوص صيغة السكن الذي يموله الصندوق الوطني للسكن، حيث أصبحت تحتاج إلى أدوات قانونية ووسائل مالية لتسوية وضعيتها، وأستدل على ذلك بحيين سكتين بولاية سطيف يقعان بكل من عاصمة الولاية وبلدية الأوريسيا، حيث يمثلان مأساة حقيقية، بل والأخطر من ذلك أنهما يشكلان خطرا حقيقيا على المستفيدين، وثمة صيغة أخرى من السكن لم أجد تصنيفا لها وهي وضعية حي 450 مسكنا بعاصمة ولاية سطيف، حيث أن هذه الصيغة التي بادرت بها البلدية عام 1989 قد ساهم في تمويلها كل من المستفيدين والبلدية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتصطدم في نهاية المطاف بمشاكل قانونية ومالية مازالت عالقة ذهب ضحيتها المستفيدون، وألتمس بذلك من معالي وزيرى المالية والسكن التدخل قصد تسوية هذه الوضعية، وفي غضون ذلك فإن تسوية وضعية العقار السكني أضحت هي الأخرى ملحة لتحسين الإطار المعيشي بالأحياء، بل المدن الفوضوية مثلما هو حاصل بولاية سطيف بكل من شوف الكداد وذراع الميعاد وعين الطويلة والأمثلة على ذلك كثيرة عبر مناطق الوطن.

كما أود أن أوجه العناية في قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية إلى ضرورة التكفل بانشغالات مرضى السكري والأمعاء عبر الوطن، وذلك من خلال إخضاع الأدوية والأغذية الخاصة بهذه الشريحة إلى التعويض، أو على الأقل إلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة إلى المواد الغذائية الطبية لمرضى الأمعاء والذين يقارب عددهم مليون مريض على المستوى الوطني، وأغلبهم من

ولئن تميز مشروع قانون المالية للسنة القادمة بالموضوعية والحذر بالاستناد إلى السعر المرجعي للبتروال المقدر بمبلغ 19 دولارا للبرميل الواحد، فإن من شأن ذلك انتهاج أسلوب الواقعية والتدرج دون السرعة والتسرع بل وحتى المغامرة.

وفي شق ميزانية الدولة للعام القادم، فإن الملاحظة الأساسية في ضبطها تتم عن مسعى إحداث التوازن بين ميزانيتي التسيير والتجهيز، مما يعطي الانطباع بفتح ورشات إنجازية عبر كافة القطاعات.

غير أنني أبدي تحفظا بشأن الاعتمادات المالية المخصصة في ميزانية الدولة لقطاع الشباب والرياضة، حيث لا تلبي هذه الاعتمادات للعام القادم حاجة القطاع في شق التجهيز، مما قد يؤثر سلبا في الرغبة الملحة في إنجاز الملاعب الجوارية والثانويات الرياضية الجهوية ومراكز التدريب المتخصصة، لا سيما وأن آمال الشباب في تحقيق أسلوب الرياضة الترفيهية والتسلية كبيرة، وأخشى أن يصطدم القطاع وفق ما رصد له من إمكانيات مالية بصعوبات جمة تخل بمسعى تنميته وترقيته.

وإن أدعو مسؤولي القطاع إلى ضرورة تكثيف المراقبة على صرف المال العام الممنوح لتسيير الأندية، لاسيما تلك المنتمية إلى الأقسام التنافسية العليا، فإنني ألتمس من معالي وزير المالية البحث عن آليات أخرى تمكن قطاع الشباب والرياضة من اعتمادات مالية إضافية في باب التجهيز.

على صعيد آخر، وإن أقر مشروع قانون المالية للسنة القادمة رسما على السكنات بمقدار 25 ديناراً شهريا على مستوى بلديات عواصم الولايات ومقرات الدوائر، فإن من شأن ذلك تمكين المجالس الشعبية البلدية من مداخيل مالية ذاتية، لنصل تدريجيا إلى تخويل المجالس البلدية صلاحيات في تحصيل الجباية المحلية، وأوصي في هذا المجال باعتماد مبدأ التضامن بين البلديات، والذي يسمح للبلديات النائية بالاستفادة من مداخيل هذه

السيد ابن عمر مخلوف: بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس،
السادة أعضاء الطاقم الحكومي،
الزميلات والزملاء،
ضيوفنا الكرام من إعلاميين ورجال إعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن تناول مشروع قانون المالية -في الحقيقة- يجعلنا نلمس أن ثمة وجهتي نظر، واحدة تريد أن تفرض المنطق التقني أي الحسابي أو المحاسباتي، وأخرى تريد أن تبحث من خلال مشروع قانون المالية هذا عن أجوبة مقنعة لانشغالات يعكسها واقع معيش وواقع اجتماعي مر، فجميل أن نتحدث عن الأرقام ونتفاخر بها، فهذا شيء يفيد البلاد-ونحن لدينا غيرة على البلاد- أن نتحدث عن مبالغ تتعلق باحتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات ومبالغ ترصد لدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، هذا كله جميل، وبالمقابل، والأجمل من ذلك هو أن نلمس آثارا لهذه المبالغ وآثار هذه العمليات في واقع المواطنين.

فالحديث عن احتياطي الصرف، على سبيل المثال، حديث طويل وقد سمعنا أجوبة من قبل وتصريحات، فيها من التناقض ما فيها، حتى أننا سمعنا مؤخرا من يقول إن احتياطي الصرف هذا غير موجود، فقد سمعنا هذا في الحملة الانتخابية حيث قيل إنه غير موجود إنما هي مبالغ متداولة بالدينار، وقيل منذ أيام إنكم تتوهمون! وقد سمعنا من قبل أنها مبالغ أو ودائع تدر أرباحا، نحن بودنا أن تكون الأمور واضحة ومنها دقة الأرقام أولا وماذا نريد أن نفعل وكيف يمكن أن يتحقق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وأن يكون هناك استثمار ودعم للشباب والفلاحين بما يحقق إنعاشا حقيقيا، هذا هو الرهان.

جميل أن نتحدث كذلك عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، لأنه برنامج طموح، لكن في الوقت نفسه ينبغي ألا ننسى أننا عمليا نلاحظ أنها مجموعة من

الأطفال هذه من جهة، ومن جهة أخرى وإذ تعرف ولاية سطيف نموا ديمغرافيا يصل إلى نسبة 1.33٪ سنويا، فإن حاجتها أضحت ملحة إلى ضرورة تسجيل مستشفى جديد للأم والطفل، بسبب محدودية المستشفى الحالي الذي لم يعد يلبي احتياجات الوافدات إليه من ولايات سطيف وبرج بوعرييج والمسيلة.

وفيما يتصل بالبنى التحتية، لاسيما شق الطرقات، فإن الأولوية ينبغي أن تولاها المناطق النائية بهدف فك العزلة عنها مع ربطها بالطرق الوطنية المحاذية لها وشق أخرى جديدة، وفي هذا الصدد فإن الحلم في ولاية سطيف يراد الجميع بشأن إنجاز طريق يربط بين بلدية بابور وولاية جيجل، والذي من شأنه تنمية المنطقة وتحقيق الاستقرار لسكانها فضلا عن تحقيق النجاعة الاقتصادية بفعل تقليص المسافة بين ولاية سطيف وميناء جنجن.

ولا أختتم تدخلني دون التطرق إلى قطاع الثقافة والاتصال لأشير في هذا المجال إلى ضرورة معالجة أوضاع ملحة تتصل، في جانب الإعلام، بضرورة إنجاز مطبعة بجنوب البلاد، على غرار مطابع الشرق والوسط والغرب، كفيلة بإيصال الإعلام المكتوب إلى القارئ بمناطق الجنوب يوم صدوره، كما أصبحت الحاجة ضرورية إلى تدعيم البث الإذاعي بتجهيزات إرسال تتميز بنوعية جيدة، خاصة وأن من شروط العملية الإعلامية ضرورة توفر الجهاز الناقل على تجهيزات متطورة تحقق النوعية المرجوة من حيث الصوت. والواضح أن الأمواج الحالية للإذاعة الجزائرية -باعتبارها صوت الجزائر في الداخل والخارج- لا تلتقط بالنوعية المطلوبة والمرجوة على المستوى الوطني فما بالكم بالخارج، ولا مناص والوضع هكذا من تجديد وتطوير أجهزة الإرسال الإذاعي، واعتماد أمواج "F.M" للإذاعة الوطنية لما يمتاز به هذا النوع من الأمواج من نوعية وتقارب الصوت. أشكر للجميع التفضل بكرم الإصغاء. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فيصل ثماز، وأحيل الكلمة إلى السيد ابن عمر مخلوف.

فمنذ صدور دستور 1996، ماتزال القوانين العضوية في كثير من المجالات لم تصدر هي الأخرى، ومنها القانون الذي ينظم قوانين المالية وقانون الإعلام، وقس على ذلك، فيفترض ألا تتعدى مدة سريان الأحكام الانتقالية السنة أو السنتين، في حين نلاحظ أن كثيرا من الأحكام الانتقالية خاصة المتعلقة بالقوانين العضوية ماتزال سارية المفعول منذ سنة 1996 إلى الآن، ثم متى تطبق القوانين في حد ذاتها؟ فقد تحدث الزملاء عن قانون ضبط الميزانية وعرض محافظ البنك، ثم تحيين القوانين والإفراج عن المشاريع الموعود بها، ومنها قانوني البلدية والوظيفة العمومي، فمتى يطلق سراحهما؟

جميل أن نتحدث عن ترشيد النفقات، في حين نرصد مبالغ مالية لمشاريع غامضة، أقول غامضة حتى لانعطيتها وصفا آخر، مثل سنة الجزائر في فرنسا، التي عندما نتكلم عنها يقولون لا تتكلموا عنها فإن قرار تنظيمها سياسي وسيادي، ياسبحان الله! ثم ننظم استعراضا "أبيرات" بملعب 5 جويلية مما أدى إلى إتلاف أرضيته وكأن عطيل مر من هناك- حيث جلبنا الرمال والفرسان. ماهو المبلغ الذي يتم صرفه لترميمه؟ حتى أن الفرق الجزائرية لم تجد أين تستقبل ضيوفها مما أدى إلى اختلاف الفرق فيما بينها، وعاصمة البلاد لا يوجد بها ملعب صالح، هذه كوارث تقع، أين ترشيد النفقات؟ أين الحرص على المصلحة العامة في كل هذا؟

جميل أن نتحدث كذلك عن تطبيق القانون، في حين نسكت عن جمعيات ومنظمات خاضعة إلى قانون الجمعيات وتمارس السياسة علنا، رأينا هذا في الحملة الانتخابية، حيث تعلق المعلقات في مقرها وهذا أمر واضح ولا يطبق القانون في هذه الحالة، في حين...

السيد رئيس الجلسة: الرجاء، الرجوع إلى موضوع مشروع قانون المالية.

السيد ابن عمر مخلوف (يوصل): حاضر، السيد الرئيس،

العمليات - وبشهادة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي- لاتقوم على أبعاد استراتيجية، ودائما نذكر الجميع بمثال الأرصفة. وقد لاحظت استفادة بلدية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بشاحنة صهريج، الصهاريج في برنامج الإنعاش الاقتصادي! أي إنعاش هذا؟ فالمفروض أن يكون طموحنا أكثر والتنسيق والمتابعة أكبر من هذا بكثير.

جميل كذلك أن نتحدث عن الزيادة في الأجور، في حين تبقى الإجراءات غامضة، فأغلب الناس لم يفهموا هذه الزيادات، أهي في التعويضات أم ثمة فئة استفادت التعويضات وأخرى استفادت النقطة الاستدلالية أم ماذا؟ فقد سمعنا كلاما كثيرا، والغريب في كل هذا أن المواطن وصل إلى درجة من التئيس-ولا أقول اليأس-حتى أصبح لا يسأل عن هذه الزيادة، وأعتقد أن قليلين هم النواب -لأنه يفترض أن النواب على اطلاع- من سئل عن هذه الزيادة أو جاءهم أحد وقال لهم هل هذه زيادة في النقطة الاستدلالية أو في التعويضات؟ هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن سياسة التئيس التي تمارسها أوساط مشبوهة، ولكنها نافذة، قد تركت آثارها للأسف الشديد.

جميل أيضا أن نتحدث عن الغيرة على سيادة البلاد وثوابتها في وقت نجد المد الفرنكوفوني ينتشر في فراغنا، حيث قيل إن تحضير قمة الفرنكوفونية وفتح ثانوية فرنسية وتنظيم ملتقى في إحدى الولايات الأصيلة في هذا الوطن تتعلق كلها بالتعددية اللغوية، لكنه روج للغة الفرنسية بصفة واضحة وأحادية، فحتى اللغة العربية لم تجد مكانها، وفي الوقت نفسه وأكثر من ذلك تزورنا وفود حقوق الإنسان لتدرس وتحقق في قضية حرية المعتقد في الجزائر، أي هوان هذا؟ وأي أرقام تستطيع أن تجيب عن هذه المعضلات؟ والأكثر من ذلك أيضا أننا نعامل رموز هذا التيار وحملة هذه الجنسيات بسخاء، ونمنحهم قطعاً أرضية للاستثمار-كما قيل-في حين أن قضية العقار الفلاحي ماتزال معلقة! مفارقة عجيبة لم نجد لها جوابا! هذه المفاضلة بين الجزائري وغير الجزائري. ولذلك نقول: متى تبقى الأحكام الانتقالية هي السائدة؟

الأموال التي بددت في الولايات، ومنها ولايات: البيض وخنشلة ومعسكر...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ابن عمر مخلوف، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود إلهي.

السيد محمود إلهي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة الصحافيين، زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم.

يسرني أن أتقدم اليوم أمامكم بمساهمة متواضعة في مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2003، وفي هذه المناسبة السعيدة لا يسعني إلا أن أنوه بالجهودات المضنية التي بذلت لإعداد هذا العمل القيم من قبل الطاقم الحكومي والسادة أعضاء لجنة المالية والميزانية الموقرة، وأشيد بسلامة الطرح المعتمد، وجدية العرض الذي قدمه السيد الوزير.

إن الملاحظة الأولى التي يجدر ذكرها في هذا المقام هي الانسجام التام والتناسق الكامل بين برنامج الحكومة والطموح وهذا المشروع العملي التطبيقي الذي يرمي إلى إعطاء دفع لتطور الاقتصاد الوطني بإرساء شروط تنويع تدريجي للصادرات والتحكم في التحصيل الجبائي وتحسينه باستمرار، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، العمل على التخفيض التدريجي للضغط الجبائي والتحكم النسبي في التضخم وتشجيع الاستثمار. لعل الشيء الذي جعل ذلك ممكنا هو السياسات الرشيدة المطبقة خلال السنوات الأخيرة التي أدت إلى التحسن المستمر الذي عرفه الاقتصاد الكلي بتحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني واستقرار سعر الصرف وتدعيم احتياطي الصرف استعدادا للاندماج

قلت ثم عندما يأتي شهر رمضان لتحديد الأموال، ترصد الأموال لجهات مشبوهة، ثم تمنع عن جمعيات أخرى بنفس الحجة ويستعملونها ضدها مرة أخرى.

جميل أن نتحدث عن المساواة أمام القانون، ثم نفرض رسما على بعض السكان، أي الرسم على السكن، لكنني لا أشاطر اللجنة التي تحدثت عن عواصم الدوائر، فالدوائر تختلف فيما بينها، فعندما نتكلم عن دائرة وادي الأبطال أو ثنية الحد أو أية دائرة في أية ولاية، فالدوائر الفقيرة تبقى فقيرة حتى ولو سمينها دائرة، خاصة وأن التقسيم الإداري لا يمكن أن يقال فيه الكثير، ونبقى في الموضوع.

أريد أن أشير كذلك إلى قضية الشركات المحلة، حيث تكلم القانون عن رصيدها وثرواتها، فعملية الحل هذه طالت كثيرا حيث نجد أن الآلات معرصة للتلف، وكذا مصير العقار عندما يسند إلى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ستعاد تجربة اللجنة المحلية لدعم الاستثمار وتباع هذه الأراضي بالدينار الرمزي، كما يفعل الكل لدى اللجنة المحلية لدعم الاستثمار، حيث أصبحت هذه الأخيرة وكالة عقارية مكرر.

جميل أن نتحدث كذلك عن تجربة البلديات، حيث نطالب باحترام القوانين واللوائح، فلو كان موضوع الأكبر سنا قد حسم من قبل لما بقي الناس ينتظرون هذا الأمر ولطبق مباشرة، فالتجربة التي عشناها اليوم وعلى سبيل المثال القائمة الحرة في ولاية معسكر تحتوي على الشخص الأكبر سنا الذي أجبر وهذا بتدخل الوالي، على التنازل لشخص آخر، هل هذا هو تطبيق القانون؟

السيد رئيس الجلسة: من فضلك أرجع إلى موضوع مشروع قانون المالية.

السيد ابن عمر مخلوف (يوصل): ثم عندما نتحدث عن مصداقية الدولة، يجرن الحديث إلى لجان التحقيق في

المياه والبيئة: إن ندرة المياه في ولايتنا أمر يفرض علينا بذل كل الجهود للحفاظ على المياه الجوفية المتوفرة وتعبئة المياه السطحية، لذا، نطالب بالإسراع في إتمام إنجاز سد (تيشي-حاف) الذي سيزود، إضافة إلى ولاية بجاية، الولايات المجاورة مثل سطيف وبرج بوعريريج والمسيلة بالماء الشروب ومياه السقي.

وأما عن حماية المياه الجوفية المتوفرة أغلبها في حوض الصومام الذي تنهل منه كل التجمعات السكنية المحاذية له الماء الشروب فإن ذلك يمر -لا محالة- عبر معالجة المياه المستعملة خاصة مياه الصناعات التي تهدد بتلويث المياه الجوفية، وهو ما سيؤدي بدوره -لا قدر الله- إلى كارثة صحية وبيئية لاتحمد عقباه.

أما الجهة الشرقية للولاية فينبغي بذل المزيد من الجهود لتزويد بلديات آيت إسماعيل ودرقينة وتاسكريوت بالماء الشروب، علما أن مورد الماء متوفر بالقدر الكافي في المنطقة فيجب استغلاله في أحسن الآجال.

الطرق: لقد سجلنا بكل ارتياح بعض الإنجازات والعمليات الهامة المتعلقة بالطرق مثل الطريق المزدوج بجاية-تيشي الذي نطالب بتمديده إلى مدينة سوق الاثنين ومحول ملالة- أبوداو الذي من شأنه تسهيل حركة المرور من الشاطئ الشرقي للولاية وإليه، لاسيما في فصل الصيف.

إن ولاية بجاية بتوفرها على ميناء جهوي نشيط، وما يصحب نشاطه من حركة دؤوبة لشاحنات نقل البضائع، وتوقعا لاستئناف حركة التنمية الصناعية والتجارية التي عرفتتها مدن الصومام من تازمالت إلى بجاية، فإننا نلتمس من الوزارة الوصية الموقرة تسجيل دراسة جعل الطريق الوطني بجاية-تازمالت مزدوجا، وهو ما يعتبر حافزا إضافيا لتشجيع الاستثمار في المنطقة، حيث يجعل أقصى نقطة من الولاية لا تبعد إلا زمن ساعة عن مطارها ومينائها وهذه هي اللغة التي يفهما المستثمر جيدا.

في الاقتصاد العالمي ومواجهة آثار العولمة، وإن مصادقة الاتحاد الأوروبي على اتفاق الشراكة مع الجزائر خير دليل على المصادقية التي تحظى بها الحكومة على المستوى الدولي.

إن مشروع القانون الذي بين أيدينا يهدف أساسا إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتدعيم التنمية المحلية التي قطعت أشواطا معتبرة في شتى الميادين، غير أن الأزمة ذات الجوانب المتعددة والتي عرفتتها البلاد حدثت من وتيرة التنمية الشيء الذي يؤدي بنا إلى تقديم بعض الملاحظات والاقتراحات لعلها تجد العناية اللازمة لاستئناف التنمية بوتيرة مقبولة تليق بمقام ولاية بجاية التي تمثل قطبا جهويا.

بالنسبة إلى قطاع التربية الوطنية، لقد أقر برنامج الحكومة ضرورة إصلاح المنظومة التربوية ووضعها ضمن أولوية الأولويات، ويرصد لها مشروع هذا القانون ميزانية تفوق ميزانيات القطاعات الأخرى بما في ذلك الدفاع الوطني الشيء الذي يجب التنويه به.

ومن هذا المنطلق نطالب الوزارة الوصية ببذل الجهود اللازمة للقضاء على السلبات التي يعانها القطاع في ولايتنا، والتي تتمثل أساسا في اكتظاظ الأقسام والنقص في التأتير. إن هذه الوضعية إن استمرت لا تمكن بتاتا من تحقيق النتائج المرجوة.

أما فيما يخص التعليم العالي فنسجل بكل ارتياح واعتزاز تطور جامعة بجاية ونموها المطرد باستحداث هياكل هامة سواء منها البيداغوجية أو هياكل الإيواء والمتمركزة في أبوداو وإرياحن، وهو ما يعطيها بعدا جهويا ويرقيها إلى مصاف الجامعات الكبرى في الوطن.

إننا إذ نشمن ونقدر كل التقدير جهودات الوزارة الوصية، فإننا نناشدها النظر في إمكانية فتح كلية للطب في جامعة بجاية، خاصة وأن كل الشروط المعنوية والمادية متوفرة.

وعلى الملاحظات والتوصيات والتعديلات التي جاءت في التقرير، وأشكر معالي وزير المالية على تقديم تقريره المفصل.

وأتقدم بالشكر إلى سكان ولاية تيبازة الذين وضعوا الثقة في قوائم حزب جبهة التحرير الوطني خلال الانتخابات المحلية الأخيرة.

بعد اطلاعي على مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003 أحاول التطرق إلى بعض الانشغالات والمشاريع وما تعانیه الولاية التي أمثلها، شأني في ذلك شأن باقي النواب الذين تكلموا عن ولاياتهم. فولاية تيبازة التاريخية والحضارية والثقافية والثورية، مكونة من عشر دوائر وثمان وعشرين بلدية أغلبها فقيرة وتفتقر إلى موارد مالية، وقد تعرضت البلديات الواقعة في الجبال والمناطق النائية للدمار والتخريب الكاملين لبنياتها التحتية والقاعدية الأساسية، مما ترتب عليه تراكم الديون مثلما حدث لبلديات بني مليك وأغبال وسيدي سميان، فالظروف المعيشية فيها قاسية جدا وقد احتج كثير من المواطنين على نقص المياه الصالحة للشرب التي جعل الله منها كل شيء حيا وعلى انعدام قنوات صرف المياه القذرة، وما ينتج عن ذلك من انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

وفيما يخص الطرقات نجدها تحتاج إلى إصلاح كامل، ومثال ذلك طريق بني مليك - عضوية وطريق إعلال.

والبطالة في هذه المناطق منتشرة انتشارا كبيرا، وظروف التمدرس صعبة من قلة النقل المدرسي واكتظاظ الأقسام، فهناك مدرسة تعمل بنظام ثلاثة دوامات، وعديد من الأطفال لم يعرفوا المدرسة.

سيدي الرئيس،

فيما يخص الإعانات المالية لإنجاز السكن الريفي، نقترح أن تكون عبارة عن مواد بناء عوض منح المستفيد (120.000) دينار أو (200.000) دينار.

السكن: إن سياسات السكن المتبعة ثبت -في نظرنا- عدم فعاليتها حيث أفرزت تناقضا صارخا، إذ نجد سكنات ترقوية تتعرض للتدهور لعدم الإقبال عليها نظرا إلى ارتفاع أسعارها، مثلما هو حال تلك التي بنيت في بجاية وملبو وصدوق على سبيل الذكر، في حين نجد الطلب على السكن الاجتماعي في تعاضم مستمر يقابله تقلص في العرض، الشيء الذي أدى إلى استياء المواطنين عبر معظم أرجاء التراب الوطني عقب كل عملية توزيع.

إن هذا الاختلال بين العرض والطلب شجع آليا التحايل والمضاربة المربحة في ظل وجود فرق شاسع بين أسعار الكراء المطبقة بين القطاعين الخاص العام. لذا بات من الضروري التفكير في إيجاد آليات تضفي على سياسات السكن النجاعة المرجوة التي تعكس الوجه الحقيقي للمجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة في هذا الميدان، ولتكن صيغة البيع بالإيجار لبنتها الأولى، كما يجب فتح باب التفكير والمناقشة في الموضوع باقتراح -مثلا- تأسيس منحة السكن لتعويض رفع أسعار الكراء في القطاع العام، وذلك للحد، بل للقضاء على المضاربة التي يعرفها هذا القطاع. تعاني ولاية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد إلهي، وأحيل الكلمة إلى السيد توفيق سعدون.

السيد توفيق سعدون: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

معالي الوزراء،

معشر ممثلي الصحافة والإعلام،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المالية على الجهد المبذول في دراسة مشروع هذا القانون

إضرابات واحتجاجات للمطالبة بحقوقهم، ودفع أكثرهم إلى مغادرة القطاع العام للاتجاه نحو القطاع الخاص لتحسين ظروفهم المعيشية والمهنية.

سيدي الرئيس،

فيما يخص الطاقة، نشير إلى أن حظ ولاية تيبازة من الغاز الطبيعي ضئيل جدا، فشبكة توزيعه تنتهي عند بلدية شرشال، وكل البلديات التي تقع غرب هذه المدينة كسيدي غيلاس وحجرة النص ومسلمون وقوراية ولرهاط والداموس وبورقيقة وأحمر العين لم تستفد هذه المادة، ونشير في هذا الإطار إلى تعطل إنجاز محطة توليد الكهرباء بالغاز الطبيعي ببلدية حجرة النص والتي كان سيؤدي إنجازها إلى توفير عدد كبير من مناصب الشغل.

وفيما يخص قطاع التربية، فنشتمن رفع الاعتمادات المخصصة له في سنة 2003، وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس، وأتمنى أن يكون التوزيع عادلا على مستوي القطر الوطني، ونرجو رفع أجور المعلمين والأساتذة حتى تتحسن أوضاعهم الاجتماعية، وهنا أذكر بأن أجور موظفي التعليم في تونس من أعلى الأجور.

سيدي الرئيس،

فيما يخص قطاع التعليم العالي، نشتمن كل الجهود المبذولة فيه، وأطالب بالتفكير الجاد في إنشاء جامعة بولاية تيبازة، وهذا ما يقلص -إن شاء الله- من متاعب الطلبة الذين يتوجهون يوميا إلى جامعة البليدة أو جامعة الجزائر العاصمة في ظل مشاكل النقل والإيواء.

وفيما يخص البحث العلمي، يجب إيلاء هذا القطاع الأولوية، وينبغي عدم حصره في العاصمة، بل ينبغي تعميمه على كل مناطق القطر؛ لأن بلدنا في حاجة إلى التقدم التكنولوجي لحل مشاكل كل المواطنين.

سيدي الرئيس،

وفيما يخص قطاع السكن فإنه يتطلب الاهتمام، فرغم

إن هذه البلديات في حاجة إلى من يسعفها ويأخذ بيدها حتى تنهض وتلحق بركب البلديات المتطورة.

إن ولايتنا تتميز بالطابع الفلاحي، لذا ينبغي إيلاء قطاع الفلاحة والري اهتماما كبيرا، لأنها من أهم القطاعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وفي تقليص التبعية للخارج، وفي توفير مبالغ معتبرة بالعملة الصعبة للخزينة العمومية، كما يمكن القطاع أن يوفر عددا معتبرا من مناصب الشغل، ونحن ننتظر إنجاز سد تاويريرة الذي سيعود بالخير على فلاحي تلك الناحية، ويشجع الفلاح على الاستثمار والعمل الجاد.

كما تتميز ولايتنا، سيدي الرئيس، بشواطئها التي تمتد على مسافة 115 كم، وبمناظرها الخلابة، مما يجعلها قطبا سياحيا للجزائريين والأجانب، ولهذا يجب إيلاء قطاع السياحة اهتماما كبيرا بجلب المستثمرين، حتى يكون وسيلة فعالة لامتناس البطالة. وماتزال عملية الاستثمار للأسف تعاني عراقيل بيروقراطية وبنكية وعقارية مع غياب إطار قانوني واضح قادر على جلب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

سيدي الرئيس،

نرجو تخفيض الضرائب والرسوم للتجار والحرفيين، حتى يشاركونا بصفة فعالة في نمو الاقتصاد الوطني بتشغيل عدد أكبر من الشباب.

وفيما يخص الصحة، ينذر المستوى الصحي بالخطر بعد عودة الأوبئة التي كنا نعتقد أنه تم القضاء عليها كالسل والجرب ومرض الربو الذي يغزو المدن بسبب تلوث الهواء.

ومستشفياتنا أصبحت تعاني عجزا ماليا، مما انعكس سلبا على المرضى الذين أصبحوا يعانون سوء الاستقبال والمعاملة، وتدهورت ظروف إقامتهم في المستشفيات، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية للأطباء سواء منهم العامون أو الاختصاصيون، وهو ما نتج عنه شن

السيد الرئيس،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
زملائي النواب،
أيها الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد.

إن التساؤل الأول الذي أود طرحه هو: هل وضع مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته لسنة كاملة أم إنه سيستكمل بقانون مالية تكميلي فيما بعد؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يسمى مشروع قانون المالية للسداسي الأول من سنة 2003 - وهذا هو الأصح - بدل أن يسمى مشروع قانون المالية لسنة 2003؟ إنني أعتقد أن تجربة الحكومات المتعاقبة كفييلة بأن ترشدنا إلى حجم اعتمادات القوانين التكميلية، ولذا فإنني أقترح أن نؤسس في المستقبل لتقليد جديد يقضي بسن قانون مالية واحد صالح لسنة كاملة، ولا يتم اللجوء إلى القانون التكميلي إلا في الحالات الاستثنائية لاستدراك آثار مستجدات لم تكن في الحسبان.

والملاحظة الثانية التي نسجلها في مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا، اعتماده في وضع الميزانية على مبلغ 19 دولارا سعرا مرجعيا لبرميل البترول.

إن هذا السعر يقل كثيرا عن السعر الذي وصل إليه برميل البترول خلال السنوات الأخيرة وهو يقل أيضا عن السعر المرتقب للسنوات القريبة المقبلة، لذا، نرى أن اعتماد سعر 19 دولارا لبرميل البترول في مشروع قانون المالية الحالي فيه كثير من المبالغة في الحذر، ومن ثم فإننا نطالب الحكومة برفع قيمة السعر المرجعي في المستقبل إلى 22 دولارا.

إن هذا الإجراء سيوفر للخزينة اعتمادات مالية معتبرة تمكن الحكومة من تقديم دعم إضافي لبرامج التنمية، والبرامج التي لها صلة مباشرة بالجانب الاجتماعي للمواطنين مما يمكنها من مراجعة الأجور ورفع القدرة الشرائية، ومن ناحية أخرى يساعد هذا الإجراء، أي

المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا الميدان؛ إلا أن المواطن الضعيف المحتاج قليلا ما يستفيد حقه، وهذا بسبب انعدام العدالة في التوزيع، فما تزال السكنات الاجتماعية تمنح غير مستحقها.

وصيغة البيع بالإيجار تستحق التشجيع وتوسيعها على كل القطر الوطني لما تقدمه من امتيازات لفائدة متوسطي الدخل.

إن العقار المحدود في ولاية تيبازة يعرف عوائق بسبب رفض مديرية الفنون الجميلة تسهيل إجراءات التنازل، الأمر الذي أدى إلى تأخر ملحوظ في بناء السكنات.

وفيما يخص السكنات القصدية، فإنها سببت مشاكل عويصة لمسؤولي البلديات الذين لم يستطيعوا اتخاذ أي قرار بحجة الوضع الأمني، وهذا ما أدى إلى انتشار أوبئة في هذه الأحياء. لذا، نطلب من المسؤولين المعنيين اتخاذ إجراءات استعجالية للقضاء على هذه الظاهرة.

وفيما يخص حماية البيئة، نشمّن كل المجهودات التي تبذلها الحكومة في هذا الميدان، فالمفرغات العمومية أصبحت منبعاً لأمراض الحساسية كالربو الذي أصبح منتشرًا في المدن المجاورة لهذه المفرغات، مثل مفرغة وادي السمار. وفي ولاية تيبازة تقع مفرغة عمومية في حي كبريرا، وهي ما بين بلديتي شرشال وسيدي غيلاس وتقع في مكان غير لائق فهي على شاطئ البحر، وهذا ما ينعكس سلباً على التوازن الإيكولوجي، والأمر الأكثر خطورة هو وجود عائلات تقطن وسط هذه المفرغة. لذا نطلب من المسؤولين المعنيين اتخاذ إجراءات استعجالية للقضاء على هذه المفرغة...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد توفيق سعدون، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين شيهب.

السيد عز الدين شيهب: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

المواطنين، ولهذا نطالب بالإبقاء على قيمة رسوم التسجيل وتعريف طابع السندات على ما كانت عليه في قانون المالية لسنة 2002، وفي نفس السياق نطالب بإلغاء ما ورد في المادة 13 من مشروع هذا القانون والتي تنص على إنشاء ضريبة على الدخل الإجمالي.

سيدي الرئيس،

إن ما ورد في المادة 117 من فتح لصندوق تعويض ضحايا وذوي حقوق ضحايا أحداث منطقة القبائل شيء جميل ويعبر عن روح المسؤولية التي ينبغي أن تتعامل بها الدولة الجزائرية مع أبنائها، إلا أن اقتصار هذا الإجراء على أبناء منطقة واحدة من الوطن دون سواهم ينمي الشعور بالتمييز بين المناطق وبين المواطنين، لذا نقترح تعميم هذا الإجراء على كافة مناطق الوطن التي عرفت أحداثا مماثلة، وتوسيعه إلى كل ضحايا المأساة الوطنية لما في ذلك من تعزيز للوحدة الوطنية وتحقيق للمصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بالتنمية الريفية، نلفت انتباه الحكومة إلى أن كثيرا من المناطق الريفية تعيش عزلة تامة عن باقي المناطق الحضرية بسبب وجودها في مناطق جبلية أو بسبب بعدها أو لعدم توفر وسائل النقل أو لعدم صلاحية الطرقات، وقد انجرت عن هذه الوضعية مشاكل كثيرة أضرت بالمواطنين وعلى رأسها انقطاع التلاميذ عن الدراسة بعد المرحلة الابتدائية، وانعدام المرافق الضرورية من هياكل صحية وماء صالح للشرب، بل انعدام التنمية تماما إضافة إلى استفحال البطالة في أوساط الكهول والشباب على حد سواء.

إن هذه الوضعية تعرفها بلديات كثيرة من ولاية قالمة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بلديات حمام النبيل والدهوارة وعين الصندل وعين العربي.

وهذا ما يجعلني أرفع نداء إلى كل من وزارتي العمل والتضامن الوطني لتبادرا بحل استعجالي لصالح التلاميذ

اعتماد مبلغ 22 دولارا سعرا مرجعيا لبرميل البترول، في تخفيف الضرائب بدل اللجوء إلى رفعها من جديد كما هو الشأن في مشروع القانون الحالي.

سيدي الرئيس،

إن اعتماد سعر 19 دولارا لبرميل البترول يدعونا بالحاح للتساؤل عن مصير الأموال الناتجة عن الفارق بين السعر المعتمد والسعر الحقيقي الذي عرفته السوق خلال السنوات الأخيرة.

إن هذه المبالغ ينبغي ألا تتكدس وتجمد طويلا في صندوق ضبط الإيرادات، خاصة أنها بلغت اليوم أكثر من 22 مليار دولار، فلا هي تمكنت من إغراء المستثمرين الأجانب ولا هي مستعملة في قانون المالية لفائدة المواطنين، لذا نقترح تقييد صندوق ضبط الإيرادات بضرعية تتراوح نسبتها بين 10٪ و 15٪ تفرض على أموال هذا الصندوق غير المستثمرة لتحويل الأموال المجابة من هذه الضريبة إلى ميزانية إضافية توجه إلى برامج تنموية جديدة تسجل في قانون المالية للسنة الموالية.

سيدي الرئيس،

لقد سجلنا في مشروع قانون المالية هذا ارتفاعا في الضرائب مما يزيد في إثقال كاهل المواطنين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهنا لا يفوتني أن أذكر أن ارتفاع الضرائب وعدم تحصيلها بطريقة متناسب والوضعية الحقيقية للتجار تسببا في الإضرار بهم مما دفعهم إلى الاحتجاج بطرق تسببت في إحداث اضطرابات غير محمودة النتائج والعواقب كما حدث في السداسي الأول من هذه السنة في مدن ولاية قالمة المتضررة من ارتفاع الضرائب، كمدن بوشقوف ووادي زناتي وتاملوكة.

كما نسجل في مشروع قانون المالية المعروف علينا ارتفاع قيمة رسوم التسجيل وارتفاع تعريف الطابع على السندات، وكل هذا يشكل أعباء إضافية على كل

أيها الإخوة الكرام،
ونحن نتحدث عن هذه البلدية والإرهاب يضربها، فإنها
مثل لكل البلديات على مستوى الوطن، لماذا ضرب
الإرهاب في المكان نفسه؟ بلدية لا يوجد فيها حي، بلدية
جبلية، وقد أشرت إلى أن تدخل سيرتكز على ثلاث نقاط
هي: التنمية الريفية، والمرأة والشباب.

ولا أقصد بالتنمية الريفية التنمية الفلاحية فقط، وهنا
أدعو السيد وزير المالية والسادة الوزراء الذين لقطاعاتهم
علاقة بالريف إلى أن يوسعوا النظرة إلى التنمية الريفية
في بلادنا.

فالتنمية الريفية تتعلق بهجرة الأرياف ليس بسبب عدم
وجود بعض المرافق فيها، وإنما لانعدام المرافق التابعة
لها، فإن وجدت المدرسة غاب السكن الوظيفي، وإن وجد
السكن الوظيفي غابت الطرقات، ولن نتمكن من إنشاء
الطرقات المزفتة في المناطق الجبلية وتبقى صالحة
للسير، ولهذا أقترح العودة إلى الطرق الحجرية التي
أنجزتها فرنسا والتي ما تزال موجودة وعلى تعرضها
للفيضانات وللعوامل الطبيعية الأخرى إلا أنها لا تتأثر.
فهذا حل من الحلول (إنجاز طرق حجرية في المناطق
الجبلية) وهو ما يمكن كذلك من توفير مناصب شغل
للشباب في ميدان تكسير الأحجار عوض تشغيلهم في
إطار الشبكة الاجتماعية التي تكلف خزينة الدولة أموالاً
طائلة دون مقابل، بل إنها لاتذهب إلى أصحابها، حيث
نجد شخصا يقطن في بلدية ما يتقاضى أجر شخص يقطن
في بلدية أخرى، مما فتح المجال للتلاعب بل "للبنزسة
" بالشباب - إن صح التعبير وأستسمحكم للعبارة -
والشباب لا يحتاج إلى ذلك؛ بل يحتاج إلى شغل حقيقي
وإلى دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ورفع
الحواجز البيروقراطية وتسهيل الحصول على القروض
البنكية، هذا ما نطالب به ثم المراقبة الفعالة، وهنا أطلب
بتشكيل لجان وزارية برلمانية تنزل إلى الميدان سواء
لمتابعة برامج التنمية العامة أو التنمية الريفية أو ما
يسمى برنامج الإنعاش الاقتصادي. فأموال باهظة تهدر
ولا أحد يحرك ساكنا.

بتوفير بعض وسائل النقل، وأرفع نداء إلى وزارة الصحة
لتوفير المرافق الصحية ومستخدمي القطاع في المرافق
الموجودة.

سيدي الرئيس،
في مجال الري وسقي الأراضي الفلاحية، أقترح على
الحكومة اعتماد سياسة بناء السدود الصغيرة عبر مناطق
مختلفة بدل الاقتصار على بناء السدود الكبرى فقط، لأن
ذلك يمكن من تغطية أكبر مساحة من الأراضي الفلاحية،
دون اللجوء إلى مد قنوات إيصال المياه لمسافات طويلة،
وتكون هذه السدود الصغيرة عاملاً في بعث تنمية ريفية
محلية حقيقية.

وفي الأخير، أشير إلى ضرورة تصحيح خطأ جسيم ورد
في مشروع ميزانية الدولة المتعلقة بالاعتمادات...

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عز الدين شيهب،
وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فاضل، فليتكلم.

السيد محمد فاضل: بسم الله، والحمد لله، والصلاة
والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،
ممثلي الحكومة،
الأخوات والإخوة النواب،
الإخوة الصحفيين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يرتكز تدخلني على ثلاث نقاط، وقبلها أبدأ كالعادة -
أصبحت عادة فقد بدأت خلال مناقشة برنامج الحكومة
بتقديم التعازي لسكان ولاية الشلف على ما أصابهم من
أعمال إرهابية وتشاء الأقدار مرة أخرى ونرجو من الله عز
وجل أن تكون الأخيرة سواء لهذه الولاية أو ولايات أخرى
أو بالنسبة للعالم كله - قلت أن أبدأ تدخلني بتعزية سكان
ولاية الشلف وبلدية الحجاج على وجه الخصوص على ما
أصابها باستهداف الإرهاب 15 ضحية في اليومين
السابقين.

